

حدود التعددية أحمد سعدي

مُلخَص

يُلقي وجود أقلية فلسطينية في الدولة اليهودية الضوء على تناقضات فهم إسرائيل لنفسها كدولة يهودية وديمقراطية في آن. وقد حاولت تحليلات مختلفة، انطلقت من وضع الأقلية كنقطة اختبار تكشف الطبيعة الحقيقية للنظام، إما إضفاء الشرعية على النظام وتوكيد مزاياه، أو التعبير عن الفجوة التي لا يمكن تجاوزها بين بلاغة الكلام وحقيقة الممارسة. لذلك، امتزج العمل البحثي بعلاقات القوة في المجتمع. وحتى أواخر السبعينات، أعاد القسم الأكبر من أبحاث الإسرائيليين في حقل العلوم الاجتماعية إنتاج وجهة النظر الرسمية. ولكن، ظهرت بعد هذا التاريخ حالة من التعددية، حيث يُصاغ البحث من خلال وجهة نظر النظام، ووجهة نظر الأقلية، أيضا. ورغم أن العديد من التناقضات في بنية الدولة خضعت للدراسة، وأن نقدا تفصيليا لجوانب مختلفة في النظام جرى نشره، إلا أن العمل البحثي الجاري لم يتمكن من النأي بنفسه عن علاقات القوة السائدة في الوقت الحالي وتقديم بدائل متماسكة منطقيا للوضع القائم.

الفلسطينيون في إسرائيل : خلفية تاريخية

أقيمت دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ على ٧٧ بالمائة من أرض فلسطين - وهي نسبة أعلى بكثير من تلك المخصصة للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم ١٩٤٧ - وفي داخل حدودها بقي ١٦٠ ألفا فقط، من أصل ٩٠٠ ألف من الفلسطينيين، ليصبحوا مواطنين في الدولة

اليهودية . وقد تسبب وجودهم في خيبة أمل وقلق لدى الساسة الإسرائيليين . وفي سياق النقاشات الأولية حول مصير هذه الأقلية استفسر بعض الساسة عن إمكانية طردهم ، بينما طلب بن غوريون - أول رئيس للوزراء في إسرائيل - من مساعديه بحث إمكانية تحويل الشبان الفلسطينيين إلى الديانة اليهودية .

مهما يكن من أمر ، سرعان ما اتضح أن هذه الأقلية ستبقى في المدى المنظور . وفي هذا الصدد ظهر اتجاهان في السياسة . نجم الأول عن التزامات إسرائيل الدولية ، والصورة التي تريد الظهور بها . ففي قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨ (المادة ١٨١) وُعدت الأقلية الفلسطينية بحقوق متساوية . وقد حاولت إسرائيل منذ قيامها الظهور بمظهر الشعب الديمقراطي المتنور ، وسط منطقة تفتقر إلى القيم التقدمية المتحضرة . كما عبّر القادة الإسرائيليون والصهاينة في مناسبات عديدة عن التزامهم بمنح السكان غير اليهود حقوقا متساوية . ومن هذا القبيل شهادة بن غوريون أمام لجنة التحقيق الإنكليزية - الأميركية حول فلسطين (١٩٤٦) ، كما جرى التعبير عن تلك الوعود ، أيضا ، في إعلان استقلال إسرائيل ، الذي تعهد بمساواة كاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية . . بلامتياز في المعتقد أو العرق أو الجنس» . ورغم ذلك ، تعامل الاتجاه الثاني في السياسة ، مع الواقع الجديد ، من منظور الماضي القريب ، حيث نُظر إلى الفلسطينيين كجماعة مرتبطة بالعدو ، تستحق التهميش والإقصاء والحرمان من الحقوق . بدت مواصلة هذه السياسة طبيعية تماما في نظر القادة الجدد ، الذين تزعموا المنظمات الصهيونية حتى العام ١٩٤٨ ، وقادوا الصراع ضد الفلسطينيين عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، وفي سوق العمل . وكانت النتيجة تبني هذين الاتجاهين في وقت واحد . مُنح الفلسطينيون مواطنة إسرائيلية وحقوقا سياسية تخولهم حق التصويت والانتخاب . لكن تلك الحقوق أُفرغت من مضمونها . فمع إعلان الاستقلال ، تبنت الكنيست أنظمة الدفاع (الطوارئ) الانتدابية ، ما عدا تلك التي تحد من الهجرة اليهودية . وقد أصبحت تلك الأنظمة - الموضوع أصلا لمحاربة الارهاب اليهودي في المقام الأول» والمدانة في الماضي من جانب الشخصيات القيادية اليهودية والصهيونية - أداة إسرائيل الرئيسة في الحكم . واستخدمت ، حتى وقت قريب ، بصفة حصريّة تقريبا ، ضد الفلسطينيين .

وقد جرى إنشاء الحكم العسكري المفروض على المناطق الفلسطينية بين ١٩٤٨ - ١٩٦٦ في البداية لتحقيق ثلاثة أهداف : أولا ، للحيلولة دون عودة لاجئين فلسطينيين وطرد من نجحوا منهم في العودة . ثانيا ، نقل السكان (وأحيانا ممارسة الترانسفير) من قرى وأحياء خالية جزئيا ، ونقل القرويين الفلسطينيين القاطنين في مناطق قريبة من الحدود الجديدة ، وتحويل الأراضي المملوكة للفلسطينيين إلى ملكية المستوطنات اليهودية . ثالثا ، خلق سيطرة سياسية على الفلسطينيين ، وفصلهم عن الأغلبية اليهودية .

اتضح مع أواسط الخمسينات أن الأهداف الأولية تحققت ، وأن أهدافا جديدة يجب أن تُصاغ . وقد تضمنت مذكرة سرية جدا في العام ١٩٥٩ هدفا رئيسا أنيطت بالحكم العسكري

مهمة تحقيقه :

ء سياسة الحكومة استهدفت . . تقسيم السكان العرب إلى مجتمعات ومناطق متناحرة . . عمقت الأوضاع المتردية للقرى العربية والروح التنافسية في الانتخابات المحلية الانقسامات داخل القرى نفسها» .

في وقت لاحق كشف النقاب عن ثلاثة أهداف إضافية . أولاً ، الحيلولة دون إنشاء منظمات قومية عربية . ثانياً ، الحيلولة دون عودة اللاحئين الداخليين إلى قراهم الأصلية ، ومنع الفلسطينيين الذين صودرت أرضهم من محاولة وضع أيديهم عليها من جديد . ثالثاً ، حجز العمال الفلسطينيين داخل قراهم ، ومنعهم من المنافسة في سوق العمل مع المهاجرين اليهود . أراد حزب مباي ، القوة السياسية الرئيسة آنذاك ، استخدام الحكم العسكري لمصلحة الدولة والحزب» . قررت اللجنة السياسية وسكرتاريا مباي في اجتماعها في العام ١٩٥٢ إنشاء نظام للوصاية لخلق تأييد كبير الحجم من جانب العرب للحزب .

ولكن ، بعد مرور ما يزيد عن ثلاثة عقود على الغاء الحكم العسكري ، لم يختلف مفعوله من الوجود . ففي زمن الحكم العسكري جرى وضع منظومة كاملة من البنى والإجراءات والمواقف والأيدولوجيات التي حكمت العلاقة بين الأغلبية والأقلية . وكان بينها إنشاء هيئات خاصة للتعاطي مع الفلسطينيين - من نوع مكتب لتركيز أنشطة الدولة في الوسط العربي ، والتميز ضدهم في الحصول على الفوائد وحصص الأموال العامة ، وإنشاء دوائر خاصة في وزارات مختلفة للتعاطي معهم ، وظهور موقف سلبي تجاههم وأيدولوجية تُشرع منحهم مرتبة مواطنين من الدرجة الثانية . وهذا من جانبه تسبب لدى الفلسطينيين في ظهور علاقات الوصاية ، ونشوء أسباب جديدة للصراع ، ومشاعر اغتراب قوية عن المؤسسات الرسمية .

معضلة إسرائيلية

غالبا ما يشير دارسو المجتمع الإسرائيلي إلى التناقض الكامن في بنية الدولة . إسرائيل تصف نفسها كيهودية وديمقراطية . في صياغة إعلان الاستقلال ، اقترح مئير فلنر ، ممثل الحزب الشيوعي ، تعريف إسرائيل كدولة يهودية مستقلة ذات سيادة ، وقصر مفهوم الشعب اليهودي على اليهود القاطنين فيها . ومع ذلك ، ما زال المفهوم الغامض الشعب اليهودي يحدد الهوية الجمعية التي تخدمها الدولة . وبالتالي ، خلقت ثلاث هويات جمعية تمثلها الدولة : هوية المواطنين اليهود في إسرائيل ، هوية اليهود في مختلف أنحاء العالم ، وهوية المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل . يعكس هذا التصنيف ، أيضا ، جملة من الحقوق الشرعية . جرى التعبير عن الطبيعة اليهودية لإسرائيل عبر قوانين متنوعة وأنظمة وسياسات . فاليهود لا يتمتعون بحق الهجرة بحرية إلى إسرائيل وحق الحصول على المواطنة بمجرد وصولهم فقط ، بل أن المنظمات اليهودية الدولية (المنظمة الصهيونية العالمية ، الوكالة اليهودية ، والصندوق القومي اليهودي) نالت صلاحيات تخص الدولة . نجد مرسومين يحسدان معنى الدولة اليهودية» ،

يتعلق الأوّل بقرار المحكمة العليا :

ءلا توجد أمة إسرائيلية في معزل عن الشعب اليهودي ، والشعب اليهودي لا يتكون فقط من [اليهود] القاطنين في إسرائيل ، ولكن من اليهود في الدياسبورا ، أيضا» .
لذلك ، جرى إقصاء الفلسطينيين من ءالأمة» التي تمثلها الدولة وتعمل باسمها . يتجلى هذا الإقصاء في المرسوم الثاني - القانون الأساسي : أراضي إسرائيل (١٩٦٠) حسب هذا القانون فإن ملكية أراضي الدولة (ما يزيد عن ٩٣ بالمائة من مسطح إسرائيل) وديعة لدى الشعب اليهودي ، ولا يمكن نقلها إلى طرف ثالث بواسطة البيع أو وسيلة أخرى . تحوّل هذا المفهوم للدولة اليهودية إلى ما يشبه القانون الكنسي في القانون الأساسي : بواسطة الكنيست (١٩٨٥) حيث يُساوى التساؤل حول الطبيعة اليهودية لإسرائيل مع العنصرية .
ورغم أن إسرائيل استوعبت الفلسطينيين لكنها لن تتمكن أبدا بحكم أساسي الحصري من دمجهم كمواطنين متساوين في الحقوق . بعبارة أخرى ، لن تطبق إسرائيل بنيتها التنظيمية والأيدولوجية والتشريعية الحالية المبادئ العامة على كل مواطنيها . لم تنل هذه الشجرة حتى أواخر السبعينات عناية تُذكر من جانب العلوم الاجتماعية ، حيث صوّرت إسرائيل كدولة ديمقراطية ، وتم تجاهل ما تتركه بنيتها من أثر على الأقلية الفلسطينية ، أو التقليل من شأنه .

تمثيلات ١ : آراء من الوسط

حتى أواسط السبعينات ، كانت أبحاث التيار الرئيس حول الفلسطينيين في إسرائيل تصدر عن باحثين إسرائيليين في العلوم الاجتماعية ، وصحافيين وموظفين في الدولة يتماهون مع السلطة الحاكمة ويمثلونها . وقد جرت العادة على الهجوم بعنف ، أو إسكات ، كل محاولة نقدية حول بنية الدولة الإسرائيلية وعلاقتها بالأقلية الفلسطينية . الهجوم المعادي للنزعة الفكرية ، الذي شنّه كيمرلينغ - عالم الاجتماع البارز في الجامعة العبرية - على كتاب زريق ءالفلسطينيون في إسرائيل : دراسة للاستعمار الداخلي» مثل جيد :

ءالانطباع الناشئ عن قراءة كتاب زريق أن الكتاب يمثل استمرارا للحرب بوسائل أخرى (كتاب أكاديمي في هذه الحالة) قدر الفلسطينيين (سواء في إسرائيل ، أو تحت الاحتلال الإسرائيلي ، أو في بلدان عربية مختلفة) صعب ، وتسويد الآفاق أمامهم لا يحمل إضافة (إيجابية) سواء بالنسبة لهم ، أو لتراكم المعرفة في العلوم الاجتماعية حول إدارة الصراع والدوافع والعقبات التي تنطوي عليها عمليات بناء الأمم» .

نقد كيمرلينغ مثير للاهتمام لأنه ينطوي على تمثيلات أيديولوجية مختلفة سائدة في التيار العام لعلم الاجتماع الإسرائيلي . أولا ، يترك العبارة الأولى بلا تحديد ءالانطباع الناشئ» ، انطباع من؟ كيمرلينغ؟ انطباع الباحثين الإسرائيليين في العلوم الاجتماعية ، الذين يتوجب عليهم الرد على عدوانية زريق؟ أم انطباع القارئ المنصف ، الذي ينبغي أن يصل إلى خلاصات مشابهة لخلاصات كيمرلينغ؟

المسألة ليست لغوية، بل هي بالأحرى محاولة كيمرلينغ لعرض ذرائعه باعتبارها رصينة، وربما رقيقة أيضا. ثانيا، لماذا يذكر قدر الفلسطينيين في البلدان العربية؟ هل هي أكثر من وسيلة أيديولوجية للتعميم؟ بدلا من التعامل مع حجج زريق المحددة حول الأوضاع الوجودية للفلسطينيين في إسرائيل، يؤكد كيمرلينغ أن قدر الفلسطينيين في كل مكان مؤسف، وحالة القاطنين منهم في إسرائيل جزء من الواقع العام. ثالثا، طالما جرى تحذيرنا في بداية الفقرة من النوايا العدوانية لزريق، يؤكد [لنا كيمرلينغ] في النهاية أنها على غرار (كافة الأعمال العدوانية التي يقترها العرب ضد إسرائيل) غير مجدية ولن تزيد سوى من صعوبة مأزق الفلسطينيين. في كتابه «العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية» يبدأ إيان لوستيك بتقديم نفسه بعذر يحظى بالمصداقية للتدليل على صدق نواياه:

«انخرطت طوال حياتي، كمشارك، وقيادي، وجامع أموال، في المنظمات الصهيونية واليهودية، وبسبب تربيتي، والتزاماتي العاطفية، وانخراطي في الشؤون اليهودية، أعرف من الداخل - في قرارة نفسي، وداخل المجتمع اليهودي - الموضوعات المؤلمة التي يثيرها البحث الجدي للعلاقات العربية - اليهودية في إسرائيل. . يمكن أن يُساء استخدام المادة المطبوعة دائما، ويمكن الاستشهاد بفقرات منها خارج السياق. .».

رغم التلاشي التدريجي لتهديد وتخويف من يجرؤ على نقد الصيغة الرسمية (الصهيونية) للتاريخ، لم يخطف هذا الأمر بالكامل. فقد اتهمت، خلال العقد الماضي، جماعة من الباحثين الإسرائيليين - المؤرخون الجدد» و«علماء الاجتماع الجدد» - الذين يراجعون تاريخ إسرائيل عبر تحليل المواد الأرشيفية المفرج عنها بعدم الوطنية. في القسم التالي، سأعرض لكيفية تمثيل الأقلية بواسطة علم الاجتماع الرسمي.

١ - التحديث

نظرية التحديث من النماذج المتأخرة التي أنتجها الفكر الارتقائي (التطوري) في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين. يتخلل هذه النظرية موضوعتان مركزتان. يعبر التحديث، حسب الموضوعة الأولى، عن مشروع لدمج جماعات إثنية مختلفة في التيار العام للمجتمع لتحقيق التناغم والاجتماع الاجتماعيين. بينما تصف الموضوعة الثانية التطور الارتقائي للمجتمعات والجماعات من التقليدية إلى الحداثة.

وقد شكلت هذه النظرية في إسرائيل قاعدة تحليل العلاقات الإثنية»، وكان س. ن. إيزنشتاد، مؤسس علم الاجتماع الإسرائيلي، من منظريها البارزين. طبقت نظرية التحديث في تحليل استيعاب المهاجرين الشرقيين اليهود، من جانب المجتمع اليهودي الأوروبي القائم، عبر سياسة «بوتقة الانصهار».

وكان من المتعذر تطبيق هذا النموذج كاملا في تحليل وضعية الأقلية الفلسطينية نتيجة عدم وجود أمة يهودية علمانية تشمل جميع المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم الديني. وبفضل

عدم وجود عملية تشكل الأمة بواسطتها، اقتصر البحث على «تطور» الأقليات. وصف التقدم الحاصل لدى الأقلية في جوانب مختلفة من حياتها: التعليم، نظام التراتبية الاجتماعية، الصحة... الخ. هذه الطريقة في البحث مصممة، حتى في بنيتها، للتعبير عن عملية الارتقاء البادية للعيان بفضل التحديث. فهي تبدأ بالحديث عن الأوضاع المتخلفة للأقلية عند قيام الدولة، ثم تقدم فهارس مقارنة بين الماضي والحاضر، وهي «تكشف» دائما ما تحقق من تغيير نحو الأفضل، وتعزو تلك التغيرات إلى الدور التحديثي للدولة والأغلبية اليهودية كعوامل تحديثية. أخيرا، تقترب بصورة طفيفة من «الفجوات» المستمرة في الوجود بين الأقلية والأغلبية، وتفسر تلك الفجوات من خلال المستويات المختلفة للتحديث عند قيام الدولة، وكذلك العقبات التي تضعها القيم التقليدية ومؤسسات المجتمع العربي في وجه التحديث. بالنظر إلى مقدماته المنطقية ومنهجيته، هل ينجز هذا النوع من البحث أكثر من البرهنة على فرضياته الخاصة؟

وإذا كان هذا البحث قد صيغ من ناحية منهجية بطريقة تعبر عن الرواية الرسمية للسياسة والتاريخ، فإنه يعتمد على ركائز أيديولوجية أبعد من ذلك بكثير. أولا، عندما يمنح الدولة والأغلبية اليهودية دور العوامل التحديثية، يزعم شرعية أي نوع من النضال يخوضه الفلسطينيون. والواقع، أن نقد الدولة أو سياستها يوصف من جانب هذا البحث كعلامة على النزعة التقليدية، والراديكالية، أو الإغتراب. ثانيا، عندما يحدد هذا البحث الفلسطينيين كمجتمع «تقليدي» يؤكد أن طريقة تعريف هذا المجتمع لنفسه بدائية أو دينية، لذا فهي خالية من الوعي القومي. ثالثا، يحصر هذا البحث النقاش حول الدولة في سياستها العامة، وبهذه الطريقة يترك بنية الدولة وصلتها بمختلف الجماعات بلا تحليل، ولا توضع في الحسبان حقيقة أن الدولة تتصرف كبنية طائفية وليس كمجال محايد. رابعا، عندما يقدم هذا البحث الفلسطينيين كموضوع للتحديث، يتم إلغاء دورهم كجماعة تستطيع التأثير على تاريخها بما لها من خصائص ثقافية وقومية وطبقية وإقليمية محددة.

٢- حق المواطنة والديمقراطية

خلافا للبحث المنجز استنادا إلى فكرة التحديث، يحاول سامي سموحه، عبر كتاباته الغزيرة، تقديم حل للتناقض الكامن في بنية الدولة. ولكنه غير موفقه عدة مرات. في عمله الأول الكبير: «إسرائيل: التعددية والصراع» يجادل أن إسرائيل «تملك سمات مؤسفة لديمقراطية العرق السيد تجاه الأقلية العربية. بما أن الفكرة الصهيونية لا تنسجم مع وضعية متساوية للعرب، تتسم سياسة الدولة تجاه العرب بالهيمنة الحصرية واللامساواة المؤسسة. لذلك، يشكل العرب شبه طائفة [منبوذة]، فهم موضوع للسيطرة، والإقصاء، والتبعية والتهميش». ولكن بعد عقد من الزمن خرج علينا بموقف مصاد، في كتابه «العرب واليهود في إسرائيل»، حيث لم يكتف بوصف إسرائيل كديمقراطية ليبرالية، بل ذهب إلى طرح

أيديولوجيا النظام كأداة للمقارنة تُحلل على أساسها التوجهات السياسية للفلسطينيين . يشمل تصنيفه لمواقف الفلسطينيين السياسية ما يلي : التأقلم ، التحفظ ، المعارضة ، والرفض . وما أن يعرض أيديولوجيا النظام كمقياس للحكم ، حتى يُلغى تلك الأيديولوجيا كموضوع للتساؤل ، ويضفي عليها وضعية أخلاقية سامية ، فوق النقد والتساؤل .

وقد بدأ سموحه منذ العام ١٩٩٠ بترويج نموذج يدعو الديمقراطية الإثنية» قائلًا إن إسرائيل تمثل نوعا خاصا من الديمقراطية . فهي لم تتبن مبادئ الديمقراطية الليبرالية حيث يتمتع المواطنون بحقوق متساوية ، وصلة مباشرة بالدولة . ولم تتبن ، أيضا ، مبادئ الديمقراطية التوافقية ، حيث تقوم هيئات تمثيلية لجماعات إثنية مختلفة بالتوسط في العلاقة بين الدولة والمواطن ، ولا هي ديمقراطية العرق السيد ، كما هو الشأن في جنوب أفريقيا خلال فترة الأبارتهايد ، حيث تمتع البيض ، فقط ، بحقوق المواطنة الكاملة . يتسم نظام الديمقراطية الإثنية الإسرائيلي ، حسب سموحه ، بسيطرة الأغلبية على الدولة ، مع السماح للأقلية بتحسين وضعها عبر وسائل ديمقراطية .

ءبحكم انطلاقها من قومية إثنية ، تتماهى الدولة مع عنواة إثنية قومية» وليس مع مواطنيها . تمارس الدولة سياسة خلق دولة - أمة متجانسة ، دولة من ومن أجل جماعة إثنية معينة ، وتعمل على تعزيز اللغة والثقافة والتفوق العددي والرفاه الاقتصادي والمصالح السياسية لهذه الجماعة . ورغم تمتع الأقليات بالمواطنة وحق التصويت ، إلا أنها تُعامل كمواطنين من الدرجة الثانية . . في الوقت نفسه يُسمح للأقليات بخوض نضال ديمقراطي وسلمي يحقق تحسينات إضافية في وضعها» .

هذا المفهوم مغاير غريب عن فكرة الديمقراطية كما تبلورت على مدار قرون . فقد حذرت أعداد كبيرة من المنظرين ، من أمثال أرسطو ، وروسو ، ولوك ، وتوكفيل من سيطرة أية مجموعة بعينها في المجتمع على الدولة . فالدولة ترى كساحة محايدة حيث تشكل جماعات مختلفة تحالفات متغيرة لتعزيز أهدافها . في هذه العملية الحيوية كافة الجماعات في المجتمع يمكنها تنظيم نفسها ، المشاركة في تحالفات ، وتحقيق قدر من أهدافها . وقد كان سموحه أول شخص ، حتى الآن ، يعرف نوعا من الديمقراطية يتناقض مع المساواة .

تم الدفاع عن تشخيص سموحه للدولة كمؤسسة تُستخدم لتحقيق مصالح جماعة بعينها منذ زمن بعيد من جانب منظرين وساسة لا يقبلون الشكل الديمقراطي للحكم . هذا الموقف معروف جيدا في التقليد الماركسي ، الذي يرى في الدولة الديمقراطية الليبرالية جزءا من البناء الفوقي للرأسمالية . كتب ماركس وإنجلز ، على سبيل المثال ، في البيان الشيوعي : «الهيئة التنفيذية للدولة الحديثة ليست سوى لجنة لإدارة الأعمال البرجوازية كلها» . لذلك ، لا يستطيع سموحه طرح نفسه كمدافع عن الديمقراطية في وقت يتبنى فيه موقفا لا يقبل بها .

يثير ما يكتنف نموذج الديمقراطية الإثنية من ملابسات في التطبيق مشاعر القلق . ففي حين يضفي سموحه الشرعية على هيمنة الأغلبية على الدولة ، لا يرسم حدودا واضحة لهيمنة .

إذا كان من حق الأغلبية تقرير الغايات الأساسية للدولة، فإن مطالبة ساسة الجناح اليميني، والجمهور، بضرورة تقرير القضايا الأساسية من جانب الأغلبية اليهودية لا تبدو شرعية وحسب، بل ومعقولة أيضا. وحتى لو لم يتبن سموحة هذا الموقف، فتلك هي الملابس المرتبطة بنموذجه.

الأقليات في نموذج الديمقراطية الإثنية مهضومة الحقوق، لكنها تستطيع تحسين وضعها بطرق جانبية. هذا يعني أن الإنجازات غير تراكمية، فإلى جانب إمكانية الربح، ثمة إمكانية للخسارة والتهميش: في عهد نتنياهو، مثلا، خسرت الأقلية الفلسطينية معظم مكاسبها في عهد راين-بيريس. ويمكن في الواقع إعادة الفلسطينيين إلى نقطة الصفر كلما جاءت حكومة يمينية إلى السلطة. علاوة على ذلك، لا يلتفت سموحة إلى الثمن العالي للطرق الجانبية، الذي يتوجب على قادة الأقلية دفعه. مهما يكن من أمر، حتى لو اختاروا التعامل، ما الذي يتوقعونه؟ سموحه نفسه يقول: «لا يمكن انتظار سوى تحسن طفيف في وضعية العرب». لذلك، يسهل على الأقلية الاغتراب عن تاريخها، والتنازل عن مطالبها السياسية والأخلاقية في سبيل بعض المكاسب المادية القليلة؟

إلى جانب ذلك، يقول سموحه إن الفلسطينيين نالوا حقوقا مدنية وسياسية، رغم أن تلك الحقوق تعرضت للانتهاك في عديد من المناسبات. ومع ذلك يشير إلى اتجاه مضطرد للتحسن. لكن تلك التغييرات لن تعود عليهم بالدمج، ولن تسهم في إغناء تجربة الفلسطينيين للمواطنة. وهذا بدوره يوحي أن المعروف ليس سوى الجانب الشكلاني للمواطنة، وأن الفلسطينيين سيظلون على الهامش. وإذا كان الأمر كذلك، فما هو معنى المواطنة؟

يمكن طرح تحليل بديل للمواطنة في علاقات الأقلية والأغلبية من منظور السيطرة. ففي سبيل حصولها على الشرعية والدعم الدولي، تستخدم الأغلبية السائدة وسائل مختلفة للحكم، بما فيها منح مواطنة شكلية للأقلية طالما لا يزعزع هذا الأمر حكمها. إن مخطط المواطنة الشكلية من هذا المنظور يستهدف تعزيز هيمنة الأغلبية وشرعية نظامها.

نموذج الديمقراطية الإثنية مرافعة أيديولوجية، تتجلى سماته بطرق مختلفة، على الأغلب من خلال استخدام ثلاث أدوات: التطبيع، التعميم، ولغة القوة والسلطة.

يوظف سموحه جهوده كلها لتقديم النظام الإسرائيلي ليس كخيار يتسم بالايجابية وحسب، ولكن باعتباره الخيار الوحيد القابل للحياة، أيضا. لقد اقترن وصف التشكيلة الاجتماعية القائمة كمسألة حتمية، وبالتالي منحها صفة «قوانين الطبيعة»، منذ زمن بعيد، بسمة محددة من سمات أيديولوجية الهيمنة. فالواقع يتم رفعه إلى مرتبة المثل الأعلى بواسطة إخفاء التناقضات القائمة، وعرض العلاقات الحالية كشيء يخدم مصالح الجماعات المختلفة. يخبرنا سموحه، استنادا إلى نتائج استبيان جرى في العام ١٩٩٥، أن الفلسطينيين واليهود يعارضون الديمقراطية الليبرالية، ويؤيدون الديمقراطية الإثنية مع بعض التعديلات. أيد ٦٥، ٩ من الفلسطينيين و ٧١، ٥ من الإسرائيليين هذا البديل. هذه النتائج مثيرة للدهشة على ضوء

درجة العداء التي أبدتها المشاركون في الاستبيان . هناك ، على سبيل المثال ، ٩ ، ٣٠ بالمائة من الإسرائيليين يؤيدون إلغاء حق الفلسطينيين في التصويت ، بينما يؤيد ٦ ، ٤٥ بالمائة حظر الحزب الشيوعي ، ويعتقد ٧ ، ٣٦ بالمائة أن على إسرائيل البحث عن فرصة مناسبة لتشجيع الفلسطينيين على المغادرة . وعلى الجانب الآخر ، عارض ٧٥ بالمائة من الفلسطينيين المشاركين في الاستبيان فكرة بقاء إسرائيل دولة يهودية ، قال ١ ، ٥٠ بالمائة أنهم لا يستطيعون التماهي مع إسرائيل ضمن بنيتها اليهودية - الصهيونية الحالية ، وعبر ٣ ، ٥٠ بالمائة عن رأيهم أن الصهيونية عنصرية . كيف يمكن التوفيق بين هذه المواقف والخلاصة المذكورة أعلاه؟ إذا كان ثلاثة أرباع الفلسطينيين يعترضون على فكرة الأغلبية اليهودية الدائمة ، كيف يوافقون على استمرار الهيمنة اليهودية على الدولة؟ ومن ناحية أخرى ، إذا كان ثلاثة أرباع اليهود يعتقدون أن على الدولة منحهم أولوية في المعاملة ، لماذا يقبلون خيارا ينطوي على تقديمهم لبعض التنازلات الجوهرية؟

وإذا نظرنا أبعد من ذلك ، من الضروري النظر إلى البدائل ، التي تم التعبير عن رفضها . لماذا ينبغي على الفلسطينيين رفض خيار الديمقراطية الليبرالية؟ لأن سموحة يحذرهم من المالبسات المفزعة للديمقراطية الليبرالية ، وعلى رأسها الزيجات المختلطة ، فرض نظام التعليم بالعبرية على الجميع ، وإمكانية سكن اليهود في تجمعاتهم السكنية (يعرفون من التجربة أن هذا ينطوي على مصادرة أرضهم) هل هذه الأشياء هي كل مضمون الديمقراطية الليبرالية؟ أم أن سموحة استخدم مسائل الهوية ، والشرف ، والأرض ، وهي مسائل بالغة الحساسية في نظر الفلسطينيين (واليهود ، أيضا) لفرض خلاصته المحددة سلفا . ينطبق تعريف سموحه الإجرائي للديمقراطية الليبرالية على نوع واحد من الأنظمة ، أي النظام الجمهوري . ولكن ماذا عن النمط الليبرالي في المملكة المتحدة ، حيث يملك أهالي ويلز وسكوتلندا مدارسهم الخاصة ، ومحطات التلفزيون المحلية الخاصة بهم ، والحياة الثقافية . الخ وهم في الوقت نفسه يعيشون في مجتمع مفتوح ، يتمتع فيه جميع الأفراد ، بصرف النظر عن أصولهم الإثنية ، بحقوق متساوية . أليس هذا النمط أكثر معقولة من النمطين الأميركي والفرنسي؟ ثم لماذا يحرص سموحة على تجنبه؟ باختصار ، نريد القول إن سموحة يحاول البرهنة ، مستخدما تقنيات الاستبيان والتمثيل ، أن النظام القائم (الذي يتماهى معه) أفضل الخيارات القابلة للحياة - مع بعض التعديلات - بالنسبة للفلسطينيين واليهود .

الوسيلة الأيديولوجية الثانية التي يستخدمها سموحة هي التعميم . تُصنّف الشرعية حسب هذا المبدأ على الواقع الشاذ بسبب سيادته . وبهذا المعنى ، يقترح سموحة على شعوب مختلفة تبني النموذج الإسرائيلي . يزعم ، على سبيل المثال ، أن الديمقراطية الإثنية يمكن أن تكون خيارا جذابا لمصر ، إذا أرادت تعميق تجربتها الديمقراطية . لكنه يتجاهل بهذا الزعم حقيقة أن في مصر ، وغيرها من المرشحين لتقليد التجربة الإسرائيلية ، ثمة رابطة أعلى من الخصوصيات الإثنية والدينية . رغم المشاكل بين المسلمين والأقباط ، لا يمكن إنكار الهوية المصرية للطرفين ،

وخلافا للوضع في مصر، فإن العرب واليهود في إسرائيل ليسوا جزءا من أمة إسرائيلية. يتمثل المبدأ الأيديولوجي الثالث الذي يستخدمه سموحة في توظيف لغة السلطة والقوة، التي تضعه - رغم زعمه بالموضوعية العلمية، في معسكر الأغلبية الحاكمة. فهو يحدد خمسة مطالب عربية أساسية: نزع الصفة الإثنية عن الدولة، إضفاء الشرعية على النزعة القومية الفلسطينية، منحهم حقوقا فردية متساوية، ومنح الفلسطينيين حقوقا جماعية معيّنة وقبولهم كطرف شرعي في النظام السياسي. لكنه يعرض رفض تلك المطالب من جانب الأغلبية اليهودية كمسألة شرعية، معقولة، ومنسجمة مع مبادئ الديمقراطية. ولا يذكر سموحة، أبدا، ولو من طرف خفي، أن مطالب العرب في الواقع دعوة لتطبيق القيم الإنسانية العامة، وأن العديد من الثورات والحركات الاجتماعية شنت كفاحها باسم قيم كهذه. مهما يكن من أمر، يهمل سموحة، في سعيه لإضفاء الصواب على موقفه السياسي، تاريخ النضال الإنساني من أجل المعاملة المتساوية، لي طرح الخصوصية، والهيمنة الإثنية، وتجريد جماعة في المجتمع من حقوقها لأسباب إثنية، يطرح هذه الأشياء باعتبارها أعمدة النمط الجديد للديمقراطية».

أخيرا، يتهاوى نموذج الديمقراطية الإثنية لدى سموحة، عندما يحلل الأسس التي يقوم عليها النظام. النظام يواصل البقاء بلا انقطاع ليس بسبب قناعة المواطنين بعادته، ولا بسبب صفاته الأخلاقية، أو بفعل الطبيعة العملية لما يتخذه من اجراءات، بل لأن القوة، والقوة وحدها هي الضامن لاستمراره: «لاشك أن اليهود في المدى المنظور، بفضل قوتهم، وتصميمهم، واحساسهم بالصواب، لن يتخلو عن هيمنتهم». إذا كان الأمر كذلك، يعجب الإنسان لماذا يندرج هذا النظام تحت اسم الديمقراطية وليس الهيمنة؟

تمثيلات ٢ - من الديمقراطية إلى الإثنية

يعتبر التنظير النقدي لبنية الدولة الإسرائيلية، والوصف التفصيلي للوضع الوجودي للفلسطينيين، من الأشياء الجديدة تماما. فلم يبدأ نشر أبحاث نقدية، أو قبولها في الأوساط الأكاديمية إلا في أواخر السبعينات، أي بعد قرابة ثلاثة عقود على قيام الدولة. لم تظهر قبل ذلك التاريخ سوى أعداد قليلة جدا من الكتب، من أبرزها العمل الريادي لصبري جريس «العرب في إسرائيل» (١٩٦٦) وفوزي الأسمر «أن تكون عربيا في إسرائيل» (١٩٧٥).

ومنذ ذلك الوقت أخذت الأدبيات المتصلة بهذا الموضوع في التوسع. استخدم إيليا زريق نظرية التبعية لتحليل العلاقة بين الأقلية والدولة (١٩٧٩) خلافا للمنظور التحديثي، الذي يصف المشروع الصهيوني بتعبيرات المثالية والالتزام الأيديولوجي، يتعامل زريق مع المشروع الصهيوني باعتباره مشروعا كولونيا، ويتعامل مع علاقة الدولة بالأقلية كانعكاس داخلي للكولونالية. وقد حاز التعاطي مع الواقع الإسرائيلي بتعبيرات مستمدة من أنماط وممارسات الكولونالية، على مزيد من النفوذ في الفترة الأخيرة. يشكل كتاب غير شون شافير «الأرض، العمل، وأصول الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي» (١٩٨٩) إضافة أساسية في

هذا الاتجاه . ففي هذه الدراسة يحاول شافير البرهنة أن الصهيونية بدأت كحركة قومية إثنية ، لكنها تتشابه في الممارسة مع المرحلة المتأخرة من مراحل الكولونيالية الأوروبية وراء البحار . لذلك ، خلُق المجتمع الإسرائيلي ، كتجسيد للكولونيالية ، بواسطة مزيج من درجات مختلفة للسيطرة العسكرية ، والاستعمار ، وسلب الأرض ، واستغلال السكان الأصليين . وقد أخضعت ممارسات سلب الأرض ، والاستغلال ، والسيطرة ، والتهميش للبحث من جانب باحثين مختلفين ، استكشفوا المزيد من طبيعة الدولة والمجتمع الإسرائيليين . بين أورين يفتاحل ، مثلاً ، كيف تنبثق سياسة الدولة في مصادرة الأرض المملوكة للفلسطينيين في الجليل ، والسياسة الإقليمية لتهويد الجليل) من فهمها للمنطقة باعتبارها حدوداً داخلية . وقد أسفرت بنية الدولة ، وسياساتها تجاه الفلسطينيين ، سواء من مواطنيها ، أو في الأراضي المحتلة [بعد العام ١٩٦٧] عن خلق تراتبية في المواطنة . كما يقول بيلد وشافير في عملهما النظري حول خطاب المواطنة إن إسرائيل خلقت ، بتخصيص أنواع مختلفة من المواطنة لجماعات مختلفة ، كبنوة اجتماعية تفتقر إلى محددات واضحة ، حيث طبق المفهوم الليبرالي للمواطنة ، الذي يضمن الحقوق الإنسانية الأساسية ، والمشاركة السياسية الرسمية ، والحق في الخدمات الاجتماعية الأساسية ، على المواطنين الإسرائيليين يهوداً وفلسطينيين ، مما أدى إلى فصلهم عن الفلسطينيين في المناطق المحتلة . كما وظف الخطاب القومي - الإثني ، المعبر عن الانتماء الفردي إلى جماعة من أصل واحد ، لفصل اليهود عن الفلسطينيين (من حاملي المواطنة الإسرائيلية والمقيمين في الأراضي المحتلة) ، وفي الوقت نفسه ، جرى استخدام الخطاب الجمهوري - حيث تمارس المواطنة عبر المشاركة في وتحديد ، ومتابعة ، الصالح العام - لإضفاء الشرعية على النظام التراتبي بين اليهود الأوروبيين واليهود الشرقيين . يلقي هذا النوع من المفهمة الضوء على تعقد الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية التي خلقها تبلور عملية الاستعمار .

تمثيلات ٣ - آراء من الهامش

رغم نشر الكثير من الأدبيات حول الأقلية الفلسطينية في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية ، إلا أن القليل منها عاجلت الطريقة التي تمكن بواسطتها الفلسطينيين من البقاء والتعاطي مع سياسة السيطرة والتهميش . فمعظم الدراسات المتوفرة تصف إما ما لحق بهم من سوء في المعاملة ، أو ما طرأ عليهم نتيجة التحديث من جانب الدولة . يُعامل الفلسطينيون في الحالتين كجماعة سلبية ، ذات دور لا يعتد به في صياغة حياتها . لذلك ، كتب كامين ، للتعبير عن ضرورة التعامل مع الفلسطينيين كجماعة قومية تعي ذاتها ، وتسعى بطرق مختلفة ، للتأثير على مصيرها :

«وصفنا مكونات منظومة السيطرة على العرب في موضع آخر ، كما فعلنا ذلك بالنسبة لعواقب تلك المنظومة على السكان العرب ، لكن أحداً لم يدرس حتى الآن ، كيف حاول

العرب أنفسهم التغلّب على الأوضاع المفروضة عليهم ، وذلك لبناء حياتهم من جديد ، رغم التقييدات والتحديات المفروضة عليهم» .

لم يُنجز الكثير منذ كتابة تلك الكلمات ، وما زال تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل ينتظر إعادة البناء ، خاصة أن أفراد الجماعة الفلسطينية المتبقية بعد حرب العام ١٩٤٨ الكارثية ، وسنوات القمع القاسية في الخمسينات والستينات ومطلع السبعينات ، يغادرون الحياة . ما كتب حتى الآن يمكن تصنيفه ضمن ثلاث فئات . تشمل الأولى عددا قليلا من الدراسات التي تحلل معطيات تجريبية سواء إثنية أو إحصائية ، تخص حالات محددة . وتضم الفئة الثانية دراسات تنظر إلى إحياء العمل الجماعي الفلسطيني من خلال تأسيس وعمل مؤسسات اجتماعية مختلفة . بينما تتعامل الفئة الثالثة مع التاريخ الفلسطيني من زاوية ما أطلق عليه ج . سكوت سلاح الضعفاء» وهذا يعني خلق ثقافة تقاوم السيطرة السياسية ، وهي تنبع من التجربة التاريخية للفلسطينيين ، ومن رفضهم للأيديولوجيا السائدة .

١- دراسات تجريبية

حلل يفتاحل في دراسات مختلفة الوسائل التي استخدمها السكان الفلسطينيون في الجليل لمقاومة سياسة التخطيط المتبعة من جانب الدولة «لتهويد» المنطقة . وقد تمحورت الأعمال التي درسها - المظاهرات ، والاضراب ، والتصويت للأحزاب العربية ، وإنشاء منظمات غير حكومية - حول ثلاثة موضوعات : مطالب قومية ، حرمان اقتصادي - اجتماعي ، وموضوعات تتصل باستخدام الأرض . أثر كل عامل من هذه العوامل على احتجاج العرب بطريقة مختلفة .

أثارت الموضوعات القومية أكثر أنواع الاحتجاج حدة» ولكن ثمة تساوي في الحجم العام للاحتجاج حول الموضوعات الثلاثة الأساسية : تركت سياسة إسرائيل تجاه المكان ، وسياستها الاقتصادية - الاجتماعية أثرا بارزا على ما يمارسه العرب من أنماط للاحتجاج ، ولعبت العوامل الجغرافية ، خاصة نشوء الإقليمية الإثنية ، دورا رئيسا في تشكيل احتجاج العرب .

يُشخص يفتاحل الفلسطينيين في الجليل باعتبارهم أقلية قومية ، في إطار المركزية الإثنية لدولة يهودية» . مع وضع هذا التعريف في الحسبان ، لا تعرض السياسة العامة للدولة ، خاصة التخطيط ، كتعبير عن التحديث ، والعقلانية ، والفعالية . الخ كما يجادل أصحاب المنظور التحديثي ، بل تعرض كأداة للسيطرة ، إلى جانب التعامل مع احتجاج الفلسطينيين كشيء مشروع ، وإن كان يفتقر إلى الصفة القانونية في بعض الأحيان .

قدم راينوفيتش سمة أخرى من سمات الأقلية الفلسطينية عبر تشخيص يختلف بصورة جوهرية عن تشخيص الاتجاه العام [في علم الاجتماع] إذ يرى راينوفيتش أن هوية الفلسطينيين تشكلت في جانب كبير منها عبر تجربة السلب التي عاشوها ، وتجربة المنفى والتهميش . يفرض هذا الفهم للهوية العديد من المشاكل الأيديولوجية والسلوكية على الساسة على المستوى المحلي والقومي .

ففي دراسته لبلدة الناصرة عيليت ، ذات الأغلبية اليهودية ، لاحظ راينوفيتش أن التعبئة السياسية الناجحة للفلسطينيين تركز على موضوعات تستحضر المشاعر القومية العميقة الناجمة عن فقدان الأرض ، وميراث الخسارة . الخ ، لكن التمسك بهذا البرنامج السياسي لا يمكن السياسي من تقديم نتائج ملموسة لناخبيه ، بينما يستدعي تحقيق الفوائد المادية طلب مساعدة المؤسسة الحاكمة ، مما يشوه صورة السياسة في مجتمعه . وقد جهل هذا الهامش الصغير للمناورة من الفلسطينيين على درجة عالية من الانخراط السياسي ، وخلف لديهم في الوقت نفسه خيبة أمل في السياسيين . خلافا لتعامل سموحة الإيجابي مع النظام السياسي الإسرائيلي ، يكشف راينوفيتش أحد الجوانب المأساوية لما يتركه عمل النظام من أثر على الأقلية الفلسطينية . يعتبر تشغيل الفلسطينيين في القطاع العام أحد المجالات الرئيسة التي يستخدمها النظام لإخضاع الأقلية الفلسطينية ، خاصة في منظومة التعليم العربي التي تديرها الدولة . في هذا السياق ، يصف لوستيك (١٩٨٠) وسائل الوضع على القائمة السوداء ، والترقية مقابل التعاون مع السلطات ، والوصاية ، التي يستخدمها المسؤولون عن الشؤون العربية . أصبح اللجوء إلى القضاء ، منذ العام ١٩٧٤ ، والثمانينات بشكل خاص ، من الوسائل التي يلجأ إليها أشخاص حرمتهم الدولة من حقوقهم . وقد درس مزاوي (١٩٩٦) شكاوي المعلمين الفلسطينيين إلى المحكمة العليا احتجاجا على سوء التصرف في الترقيات لمناصب إدارية . تم الكشف ، استنادا إلى تلك الشكاوي ، أن ٤٠ بالمائة من ٢٨ حالة معروضة ، تندرج في إطار اختيار أشخاص غير مؤهلين لتلك المناصب . كما انتقدت المحكمة في قضايا مختلفة كبار الموظفين في وزارة التعليم بسبب سلوكهم المشين .

٢- المجتمع المدني الفلسطيني

تضم الفئة الثالثة دراسات عاجلت النشاط الجمعي للفلسطينيين من خلال المنظمات غير الحكومية ، وهيئات تنسيقية أخرى . تمثل تلك المنظمات كما يرى دورون (١٩٩٤) قاعدة ظهور المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل . فقد بدأ المجتمع المدني في البروز ، إلى جانب نظيره اليهودي ، منذ أواسط السبعينات ، نتيجة تراجع دور الدولة في المجال الاجتماعي - السياسي . تنقسم المنظمات الفلسطينية إلى نوعين : لجان تنسيق سياسية ، وقطاع المنظمات الطوعية وغير الربحية . يضم النوع الأوّل منظمات مثل لجنة المتابعة العربية ، التي تشكل من عدة أطراف تضم رؤساء بلديات ، وأعضاء كنيست ، وممثلين عن الحركات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية . ولجنة رؤساء المجالس المحلية ، ولجنة الدفاع عن الأراضي . وقد جرى إنشاء العديد من اللجان تحت رعاية المنظمات المذكورة ، لمراقبة تطور الوسط الفلسطيني ، وتوثيق الفجوات القائمة بين الفلسطينيين واليهود .

أما النوع الثاني فيشمل منظمات غير ربحية (منظمات غير حكومية) ازدهار المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ظاهرة مدهشة ، فقد وصل عددها عام ١٩٩٠ إلى ١٨٦ منظمة ، مارست

النشاط في مجالات مختلفة منها: الحفاظ على التراث والثقافة الفلسطينية، تقديم خدمات طبية وقائية للسكان في قرى صغيرة نائية، الدفاع عن حقوق البدو، إقامة دور الحضانة، تقديم مساعدات قانونية في موضوعات تكتسب أهمية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني.

هل نستطيع النظر إلى تلك المنظمات كقاعدة مناسبة لظهور المجتمع المدني؟ يقترح الجواب من حد البدهاء بالنسبة لدورون (١٩٩٤) فهذا الكم المتنوع من المنظمات يمثل حالة من التفاعل الاجتماعي يقوم بها أفراد أحرار، يعملون لصالح مجتمعهم. ومع ذلك، لا يجب الفخر إلى نتيجة سريعة كهذه. التحفظ في هذا الشأن مزدوج: سعت الدولة منذ قيامها إلى تشجيع الخصومات بين الفلسطينيين، وعملت بنشاط على تعزيز هويات غير قومية، وأنواع مختلفة للولاء. وقد نجحت هذه السياسة بصفة خاصة في التأثير على طريقة تصويت الفلسطينيين في الانتخابات.

هل نستطيع النظر إلى المنظمات التنسيقية كمكوّن من مكونات المجتمع المدني؟ يرى باحث علم الاجتماع شيلز جمعيات المجتمع المدني كأشياء تنشأ حول مصالح مشتركة ومعتقدات ومواقف مشتركة. ينضم الإنسان إليها كفرد، وليس كحامل لهوية معينة. يتناقض هذا الفهم مع المظهر السائد في خيارات الفلسطينيين في الانتخابات، ومع تركيب العديد من المنظمات غير الحكومية. كذلك، هل تخلت الدولة بسهولة عن سياسة إخضاع الفلسطينيين لسيطرتها السياسية، ومنعهم من إنشاء أرضية يعتد بها للإدارة الذاتية؟ أعتقد أن الإجابة سلبية، إذ يمكن مراقبة تلك المنظمات غير الحكومية بسهولة واستغلالها. علاوة على ذلك، تعتمد تلك المنظمات في وجودها على تمويل من الخارج، من أوروبا ومانحين أميركيين، وهذا الوضع يمنح المانحين حق المحاسبة، وليس المجتمع الذي تعمل باسمه.

٣- المقاومة الثقافية

تشمل الفئة الثالثة المعالجة النظرية لمقاومة الفلسطينيين. أعتقد أن آليات السيطرة والمقاومة جزء من الحياة اليومية للنظام وللأقلية الفلسطينية. يعاني الفلسطينيون في حياتهم اليومية من الغبن، يتعرضون للتمييز، والملاحقة، وسوء المعاملة، وأشكال أخرى من الهيمنة. وقد عُرِضت استراتيجياتهم من أجل البقاء باعتبارها من الجوانب الواعدة في مجال الأبحاث الاجتماعية، سيما وأن وضعهم لا ينطوي على احتمال التغيير. فهم أقلية مستقرة بين السكان، ورغم التقلبات الديمغرافية في إسرائيل، ما زالوا يشكلون ١٦ بالمائة من عدد السكان في حدود العام ١٩٦٧. لكن هذا الثبات لا يلغي مطلب تغيير علاقة الأقلية بالأغلبية بصورة جذرية. على صعيد آخر، لن تُحدث الجهود الديبلوماسية حل الصراع الطويل في الشرق الأوسط بطريقة سلمية تأثيرا مباشرا على وضعهم. فهم ليسوا طرفا، ولن يكونوا كذلك، في أية تسوية سياسية، حيث يُنظر إلى مشكلتهم باعتبارها من الشؤون الداخلية الإسرائيلية. من ناحية أخرى، لم ينجح الفلسطينيون في إسرائيل بفضل الطبيعة اليهودية للدولة، وما يرتبط بها من

عداء قومي (ومن غير من المتوقع أن ينجحوا) في احتلال مواقع استراتيجية في هبئات صنع القرار، على غرار اليهود المتدينين الذين نجحوا في هذا الشأن، وكذلك المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق.

على ضوء ذلك، يقف الفلسطينيون أمام خيارين: يصل الأول إلى حد التسليم، وينطوي على قبول الرواية الصهيونية، ونظام السيطرة، بما يحمله من نتائج بعيدة المدى لتهميشهم وتغريبهم عن تاريخهم. ويتجسد الخيار الثاني في الجهد الدؤوب لممارسة تأثير على حياتهم ضمن المحدودية والتقييدات المفروضة عليهم. وجدت خيارات كهذه تعبيرها في أيديولوجيات سائدة. هناك ثلاثة مواقف أيديولوجية تصف مكانة الفلسطينيين في إسرائيل وظروفهم. الأولى هي الأيديولوجيا الصهيونية، ورغم أن همها الأساسي تعزيز الهجرة اليهودية، وإنشاء دولة يهودية حديثة، ودمج مختلف الجماعات الإثنية، إلا أن هذه الأيديولوجيا تبرر المشروع الصهيوني، وتصفه ليس كمشروع شرعي وحسب، ولكن باعتباره تقدماً وأخلاقياً أيضاً. الأيديولوجيا الثانية هي التحديث، وقد خلقها النظام لإخضاع الفلسطينيين فكرياً وأخلاقياً. فهي تركز على دور الدولة في الأخذ بيد الفلسطينيين من التخلف إلى الحداثة، كما تستهدف رفع مستوى اعجاب الفلسطينيين بالدولة والأغلبية اليهودية، وفي الوقت نفسه تعزز مشاعر الدونية لديهم تجاه الثقافة العربية والهوية الفلسطينية. يقوم النظام التعليمي بغرس هذه الأفكار بقوة وكذلك أجهزة الإعلام. أما الأيديولوجيا الثالثة فهي أيديولوجيا المقاومة، مرجعيتها التجربة التاريخية للشعب الفلسطيني، التجربة المأساوية لتدمير مجتمعهم في حرب العام ١٩٤٨، الواقع الصعب لمصادرة الأراضي، التمييز والتهميش الذي يعانون منه. خلافاً للأيديولوجيتين السابقتين، يجري تكريس أيديولوجية المقاومة عبر التعليم غير الرسمي، والأمثال والأغاني الشعبية. الخ وهدفها الرئيس رفض العمالة والخضوع، والدعوة إلى الصمود. وكما يتجلى الأمر في الواقع، يفهم هذا الموقف ويجري تفسيره بطريقة مختلفة، لذلك يُمارس في مجال الحياة اليومية والسلوك وكذلك في حقل الأفكار. لقد تمحور كفاح الفلسطينيين في إسرائيل حول مسائل جوهرية منها ملكية الأراضي والسيطرة عليها، وهدم البيوت، وحق اللاجئين داخل إسرائيل نفسها في العودة إلى قراهم الأصلية. تستمد هذه الأيديولوجيا حيويتها بفضل إعادة انتاجها باستمرار على المستوى الشعبي، وتشكل جزءاً من الحياة اليومية للعاديين من الناس رجالاً ونساءً. ولهذا السبب، أصبحت المكوّن الأساسي في بناء التاريخ سواء على المستوى المحلي أو القومي.

خلاصة

حاولت في هذه المقالة تحليل أوضاع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ، والمفاهيم المتداولة بشأنها في العلوم الاجتماعية . وبالنظر إلى التفاعل بين الواقع وطريقة عرضه وتنظيره ، تحضر خلاصة أساسية في هذا الصدد : حدث انتقال خلال عقد ونصف مضت من مفاهيم أحادية الجانب ، إلى مفاهيم متعددة . وقد تجلت التعددية بطريقتين : المنظور الذي يرى الواقع من خلاله ، والأنماط النظرية المستخدمة . وكما أظهر النقاش في القسمين الأخيرين من هذه المقالة ، ثمة نزعة متنامية للتعاطي مع أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل ، ليس من وجهة نظر الدولة والأغلبية اليهودية ، ولكن من خلال رؤية الفلسطينيين لأنفسهم ، أيضا .

ترافقت هذه النزعة مع تنوع في المفاهيم النظرية المستخدمة . فقدت فكرة التحديث ، ذات الفرضيات الأوروبية المتمركزة على الذات ، مصداقيتها ، كوسيلة لتحليل «العلاقات الاثنية في إسرائيل» ، ينطق هذا الأمر على العلاقات الفلسطينية-اليهودية ، وكذلك على علاقة الإشكناز باليهود الشرقيين . وقد بين تعدد الأنماط والمفاهيم المستخدمة ما تتسم به أوضاع الأقلية الفلسطينية من تعقيد من ناحية سياسية واجتماعية-اقتصادية ، وقانونية . تذكرنا بعض الدراسات المستعرضة في القسم الأخير بأهمية دور الإنسان في تقرير مصيره ، بصرف النظر عن قوة الدولة الحديثة . تستطيع الأقليات ، أيضا ، التأثير على مصيرها ، وبما أن قوتها تتسم بالمحدودية ، على يجب أن تكون المحاولة الإنسانية البؤرة البحث في أوضاع الأقلية الفلسطينية بدلا من التركيز على صيغ عمومية وأنماط مجردة .

ومع ذلك ، رغم التغير الكبير الحاصل ، مازال العديد من الباحثين الإسرائيليين في علوم الاجتماع ، الذين وضعوا على عاتقهم دراسة الأقلية الفلسطينية ، لا يقبلون بتطبيق المعايير نفسها . هل يقبل القائلون باستخدام الدين أساسا لليهودية في إسرائيل ، مثلا ، تعرض اليهود للتمييز بسبب ديانتهم في بلدان أخرى ؟ تسوّخ «مؤسسة العلوم الاجتماعية العاملة في خدمة الدولة استخدام المعايير المزدوجة في معاملة الفلسطينيين واليهود ، بدعوى «فراة الحالة الإسرائيلية أو الأسباب الأمنية . الخ . لكل حالة في الدنيا خصوصيتها ، لكن هل يبرر هذا معاملة جماعات مختلفة بطريق غير متساوية ، استنادا إلى تعريفات صاغها المجتمع ؟ يرتبط بهذا الأمر ، وإن يكن بطريقة غير مباشرة ، استخدام الخصوصية الثقافية كمبرر للتمييز . والواقع أن غلاة اليمين العنصري والليبراليين دافعوا عن مبدأ تمكين الأقليات من الحفاظ على ثقافتها . يرى الأوائل في الخصوصية الثقافية وسيلة لفصل جماعات عرقية / إثنية عن بقية المجتمع ، بينما تعني الاختلافات الثقافية لليبراليين التنوع في النظرة ، وطريقة الحياة ، وهي أشياء تغني المجتمع . لقد استخدمت مفاهيم مثل الثقافة والعقلية ، في حالات عديدة ، لظلم الفلسطينيين والتمييز ضدهم . وهذا يوحي أن مسألة العدالة الحقيقية تحتاج لأن تفرض بالقوة في المستقبل . لا يخص هذا الأمر الفلسطينيين دون غيرهم ، لكنه حاسم بصورة خاصة بالنسبة لهم .

- Abu-Kishk, Bakir, 'Arab Land and Israeli Policy', *Journal of Palestine Studies*, 11, 1981, 124-135.
- Abu-Lughod, Janet, 'The Demographic Transformation of Palestine', in *The Transformation of Palestine*, ed. Ibrahim Abu-Lughod (Evanston: Northwestern University Press, 1971), 139-163.
- Al-Haj, Majid, and Rosenfeld, Henry, *Arab Local Government in Israel* (Tel-Aviv: The International Center for Peace in the Middle East, 1988).
- Al-Haj, Majid, and Rosenfeld, Henry, 'The Emergence of an Indigenous Political Framework in Israel: The National Committee of Chairmen of Arab Local Authorities', *Asian and African Studies*, 23, 1989, pp. 205-244.
- Arnon, Issac and Raviv, Michael, *From Fellah to Farmer: A Study on Change in Arab Villages* (Rehovot: Settlement Study Center, 1980).
- Benziman, Uri and Mansour, Atallah, *Subtenants: Israeli Arabs, Their Status and State Policy Toward Them* (Jerusalem: Keter, 1992). (in Hebrew).
- Chomsky, Noam, *Peace in the Middle East* (Glasgow: Collins, 1975).
- Cohen, Ra'anan, *Complexity of Loyalties: Society and Politics - The Arabs in Israel* (Tel-Aviv: Am-Oved, 1990). (in Hebrew).
- Davis, Uri and Lehn, Walter, 'Land Ownership, Citizenship and Racial Policy in Israel', in *Sociology of Developing Societies: The Middle East*, eds. Talal Asad and Roger Owen (London: Macmillan Press, 1983), 145-158.
- Doron, Gideon, 'Two Civil Societies and One State: Jews and Arabs in the State of Israel' in *Civil Society in the Middle East*, ed. Augusts Norton (New-York: E.J. Brill, Vol.2, 1994), 193-220.
- Eisenstadt, S. N, *Israeli Society: Background, Development Problems* (Jerusalem: Magnes, 1973).
- El-Asmar, Fouzi, *To Be An Arab in Israel*, (London: Frances Pinter, 1975).
- Gramsci, Antonio, *Selections From Prison Notebooks*, eds. QHoare and Geoffrey H. Smith (London: Lawrence & Wishart, 1986).
- Gutmann, Matthew, 'Rituals of Resistance: A Critique of the Theory of Everyday Forms of Resistance', *Latin American Perspectives*, 20, 1993, 74-92.
- Hadawi, Sami, *Bitter Harvest: Palestine Between 1914-1967* (New York: New World Press, 1967).
- Jaffa Research Center, *A Guide of Arab Community Associations and Institutions in Israel* (Nazareth: Jaffa Research Center, 1990). (in Arabic).
- Jiryis, Sabri, *The Arabs in Israel*. (New-York & London: Monthly Review Press, 1976).
- Kamen, Charles, 'After the Catastrophe II: The Arabs in Israel 1948-1951', *Middle Eastern Studies*, 24 (1) 1988, 68-109
- Khalidi, Raja, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988).
- Kimmerling, Baruch, 'The Palestinians From Two Research Perspectives', *State, Government and International Relations*, 16, 1980, (in Hebrew).
- Kretzmer, David, *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Tel-Aviv: The International Center for Peace in the Middle-East, 1987).
- Landau, Jacob, *The Arabs in Israel* (London: Oxford University Press, 1969).
- Landau, Jacob, *The Arab Minority in Israel 1967-1991: Political Aspects* (Tel-Aviv: Am-Oved, 1992) (in Hebrew)
- Lister, Ruth, *The Exclusive Society* (London: CPAG, 1990).
- Lustick, Ian, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin: Texas University Press, 1980).
- Lustick, Ian, 'Creeping Bi-nationalism Within the Green Line', *New Outlook*, 31, 7, 1988, 14-19.
- Lustick, Ian, 'The Changing Political Role of Israeli Arabs' in *The Elections in Israel- 1988*, eds Asher Arian and Michal Shamir (Boulder: Westview, 1990), 115-131.
- Lustick, Ian, 'To Build and to Be Built: Israel and Hidden Logic of the Iron Wall', *Israel Studies*, 1, 1996.
- Mandel, Neville, *Arabs and Zionism Before World War I* (Berkeley: University of California Press, 1976).
- Mazawi, Andre, 'Patterns of Competition over School Management Positions and the Mediation of Social Inequalities: A Case Study of High Court of Justice Petitions Against the Appointment of Principals in Public Arab Schools in Israel', *Israel Social Science Research*, 11, 1, 1996, 87-114.
- Melman, Yossi and Raviv, Daniel, 'A Final Solution of the Palestinian Problem', *The Guardian Weekly*, 21 February, 1988, p.19.
- Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge University Press, 1987; an expanded version in Hebrew appeared in 1991).
- Peled, Yoav, and Shafir, Gershon, 'The Roots of Peacemaking: The Dynamics of Citizenship in Israel', *International Journal of Middle East Studies*, 28, 1996, 391-314.
- Rabinowitz, Dan, 'Common Memory of Loss: Political Mobilization among Palestinian Citizens of Israel', *Journal of Anthropological Research*, 50, 1994, 27-49.

-
- Ram, Uri, *The Changing Agenda of Israeli Sociology: Theory, Ideology and Identity* (New York: New York University Press, 1995).
- Rekness, Elie, *Israeli Arabs Since 1967: The Issue of Identity* (Tel-Aviv: Tel-Aviv University, 1976). (in Hebrew).
- Sa'di, Ahmad, *The Palestinians in Israel: A Study of a Subordinate National Minority* (University of Manchester, Unpublished Ph.D. Thesis, 1992).
- Sa'di, Ahmad, 'Between State Ideology and Minority National Identity: Palestinians in Israel and Israeli Social Science Research', *Review of Middle East Studies*, 5, 1992, 110-130.
- Sa'di, Ahmad, 'Incorporation Without Integration: Palestinian Citizens in Israel's Labor Market', *Sociology*, 28, 1995, 432-451.
- Sa'di, Ahmad, 'Minority Resistance to State Control: Towards a Re-analysis of Palestinian Political Activity in Israel', *Social Identities*, 2, 1996, 395-412.
- Sa'di, Ahmad, 'Poverty Among Arab Children in Israel: A Question of Citizenship' in *Poor Children in Israel*, ed. John Gal (Hamo'azah Leshlom Hayered, 1997), 29-38. (in Hebrew).
- Schiff, Zeev, 'The Prose and Cones of the Military Government', *New Outlook*, 5, 1962, 64-71.
- Scott, James, *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasants' Resistance* (New-York: Yale University Press, 1985).
- Scott, James, *Domination and the Art of Resistance: Hidden Transcripts* (New Haven: Yale University Press, 1990).
- Segev, Tom, *1948-First Israelis* (Jerusalem: Domino, 1984). (in Hebrew).
- Shafir, Gershon, *Land Labor and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).
- Shafir, Gershon, 'Israeli Society: A Counterinterview', *Israeli Studies*, 1,2, 1996, 189-213.
- Shahak, Israel, 'A History of the Concept of "Transfer" in Zionism', *Journal of Palestine Studies*, 18, 1983, 22-37.
- Shils, Edward, 'The Virtue of Civil Society', *Government & Opposition*, 26, 2, 1991, 3-20.
- Smoooha, Sammy, *Israel: Pluralism and Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1978).
- Smoooha, Sammy, *Arabs and Jews in Israel: Conflicting and Shared Attitudes in a Divided Society* (Boulder: Westview, 1989).
- Smoooha, Sammy, 'Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arabs in Israel', *Ethnic and Racial Studies*, 13, 1990, 389-413.
- Smoooha, Sammy, 'The Status of Minority in an Ethnic Democracy: The Arab Minority in Israel', *Reading in the Revival of Israel*, 6, 1996, 277-311. (in Hebrew).
- Smoooha, Sammy, 'Ethnic Democracy: Israel as an Archetype', *Israeli Studies*, 2, 1997, 198-241.
- Smoooha, Sammy and Hanf, Theodor. 'The Diverse Modes of Conflict Regulation in Deeply Divided Societies', *International Journal of Comparative Sociology*, 33, 1992, 26-47.
- Soffer, Arnon, 'Geographical Aspects of Change Within the Arab Communities in Northern Israel', *Middle Eastern Studies*, 19, 1983, 213-243.
- Stendel, Ori, *The Minorities in Israel: Trends in the Development of Arab and Druze Communities 1948-1973* (Jerusalem: The Israel Economist, 1973).
- The State's Comptroller Office, *The State of Israel, Annual Report-42* (Jerusalem, 1992).
- Twine, Fred, *Citizenship and Social Rights* (London: Sage, 1994).
- White, Christine, 'Everyday Resistance, Socialist Revolution and Rural Development: The Vietnamese Case', *The Journal of Peasant Studies*, 13, 2, 1986, 49-63.
- Wiemer, Reinhard, 'Zionism and the Arabs After the Establishment of the State of Israel', *Palestinians Over the Green Line*, ed. Alexander Scholch (London: Ithaca Press, 1983), 26-63.
- Yiftachel, Oren, 'Planning as Control: Policy and Resistance in a Deeply Divided Society', *Progress in Planning*, 44, 2, 1995, 119-184.
- Yiftachel, Oren, 'The Internal Frontier: Territorial Control and Ethnic Relations in Israel', *Regional Studies*, 30,3, 1996, 493-508.
- Yiftachel, Oren, 'The Political Geography of Ethnic Protest: Nationalism, Deprivation and Regionalism Among Arabs in Israel', *Transaction*, 22,1, 1997, 91-110.
- Yiftachel, Oren, 'Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: "Ethnocracy" and Its Territorial Contradictions', *Middle East Journal*, 51, 4, 1997, 505-519.
- Yiftachel, Oren, and Yone, Law, H, 'Regional Policy and Minority Attitudes in Israel', *Environment and Planning A*, 27, 1995, 1281-1301.
- Zureik, Elia, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge & Kegan Paul, 1979).